
اسم المقال: التصحيف في التراث المعجمي المخطوط من خلال تهذيب اللغة للأزهري (370هـ) - مقارنة لسانية إدراكية -
اسم الكاتب: لعبدي بوعبدالله
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/9343>
تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 15:03 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعالم
الإنسانية
والاجتماعية



المجلد 21، العدد 1
رمضان 1445هـ / مارس 2024م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

التصنيف في التراث المعجمي المخطوط من خلال تهذيب اللغة للأزهري (ت370هـ) (مقاربة لسانية إدراكية)

لعبيدي بوعبدالله⁽¹⁾

تاريخ القبول: 2023-01-11

تاريخ الاستلام: 2022-08-29

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن ظاهرة التصنيف المنتشرة في المخطوطات العربية، وتشريحها من منظور علم التحقيق؛ بوصفها ممارسة من ممارسات النسخ الكتابية، والوقوف عند أسبابها وخصائصها، ثم تفسيرها من وجهة نظر لسانية إدراكية؛ لكونها تتعلق بنظام غرافي له سماته البنيوية وجوانبه الوظيفية، وذلك بعرض مفهومها، وآلياتها، وأسبابها، وخصائصها، وما تحدثه من ارتباك على مستوى اكتساب البنى الغرافية والشحنات الدلالية.

كما تحاول - بمنهج وصفي تحليلي - رصد الظاهرة في التراث المعجمي المخطوط المؤلف قبل زمن أبي منصور الأزهري، الذي يُعدّ من اللغويين الرواد الذين تصدوا للظاهرة في تهذيبه بالكشف عن موقفه منها، وعن منهجه في التعامل معها، وأدوات رده المعاني التي اعترها التصنيف - أيًا كان مصدره ودواعيه - ، وتقديم تأويل كاف لما يحدثه التصنيف من تغييرات في الجانب الدلالي والبراغماتي للغة العربية، معتمداً مختلف الوسائل اللغوية والأدبية والبلاغية والمنهجية والأحكام النقدية.

الكلمات الدالة: التراث المعجمي المخطوط، التصنيف، تهذيب اللغة، مقارنة لسانية إدراكية، أبو منصور الأزهري.

(1) كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية (أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة)
Labidi.bouabdallah@mbzuh.ac.ae

المقدمة:

لا أحد ينكر الأدوار التي أداها محققو التراث المتمرسون - من العرب وغيرهم من المستشرقين - قديماً وحديثاً في سبيل إخراج النصوص المخطوطة في مختلف المجالات والموضوعات إلى النور، وجعلها سائغةً بين أيدي المتخصصين في شتى فروع المعرفة والقراء عموماً. ولم يكن لهم أن يصلوا إلى ما وصلوا إليه لولا امتلاكهم الأدوات المنهجية الصارمة؛ والخلفية العلمية الرصينة؛ التي بها يتحقق الانفتاح على أجزاء النص المخطوط ووحداته شكلاً ومضموناً.

وبهذا يكون على عاتق المحقق عدّة مسؤوليات: علمية ومنهجية وتاريخية ولغوية وتوثيقية وبالبيوغرافية: فهو مؤرّخ لوثققة، ومدقق للغة، ومحصّ لأسلوب، وموَكِّد لصحة مضمون، وضابط لرواية، ومثبت لرسم.

والظاهر أن أغلب هذه المسؤوليات هي التي تتناولها كتب منهجية التحقيق عموماً؛ إذ يُعدُّ الجانب الشكلي للمخطوط ذا أهمية بالغة؛ لأنه يهّم - من جهة - المحقق؛ بوصفه (الجانب الشكلي) ممراً ضرورياً لمضمون النص، ويهّم - من جهة أخرى - غيره من الباحثين في مجالات أثرية وكوديكولوجية؛ بوصف المخطوطة - أيضاً؛ في بعدها المادي - وثيقةً أثريةً وتاريخيةً.

وإنّ ما يهمننا في هذا الصدد طريقة النسخ؛ وطبيعة الكتابة؛ وخصائصها الوظيفية، وكلّ ما يندرج في النظام الجرافي للنسخة المخطوطة. وأهم ما يُلحظ هنا التغييرات التي يمكن أن تلحق النقول الواردة في النص المخطوط، أو في كلام المؤلف ذاته؛ عند مقارنة النسخ المتعددة بعضها ببعض.

وعلى ذكر التغييرات التي تلحق النص، فإن الملاحظ - أيضاً - أنه قلماً يخلو تحقيق الكتب المخطوطة من تصحيف أو تحريف؛ تسبّب فيه سهو ناسخ أو إهمال، أو وهم راوٍ أو تدليسه، أو غفلة مؤلّف الكتاب (إذا كان هو ناسخ المخطوطة) بسبب جريه وراء الأفكار والأبواب والفصول، أو عدوان مالك النسخة المخطوطة على شكلها؛ بزيادة أو نقصانٍ في لفظ أو تركيب، أو تحويرٍ في عنوان؛ أو إخلال بترتيب ورقات المخطوطة، وغير ذلك من مظاهر القصور والتقصير التي تطل التراث المخطوط عموماً.

وحفاظاً على مضمون النص المخطوط مما يجنيه تغيرُ الألفاظ على اضطراب دلالات الكلمة وارتباكها بالدرجة الأولى، وعلى مقصدية المؤلف بالدرجة الثانية، ووصولاً إلى مخرجات التحقيق التي على المحقق أن يبذل كلّ ما في وسعه لإنجازها - بالفعل - ؛ بكل أمانة تاريخية؛ ونزاهة علمية؛ ولمسة أدبية وجمالية، وأهمها المخرج الذهبي الذي أجمع عليه المحققون في كل زمان ومكان وهو: إخراج النص المخطوط بالصورة الصحيحة التي أرادها له مؤلّفه، أو في صورة أقرب ما تكون إلى الصّحة؛ يقول عبد السلام هارون (ت1988م): "والذي اتفق عليه المحققون من ذلك أن يؤدّى متن الكتاب أداءً صادقاً كما وضعه مؤلّفه، كمّاً وكيفاً بقدر الإمكان". (هارون، 1988، 13)

لذلك كلّه؛ نجد المحقق النبيه يبذل قصارى ما يملكه من الوسائل المنهجية والأدوات الفكرية ليثبت أصح رواية يلتقي بها مؤلف الكتاب أول مرة (أو مجدداً - في حال أعيد تحقيق الكتاب على نُسخ ذات قيمة) مع قارئ غير معاصر له. ولا يكون ذلك إلا إذا أورد ألفاظ النص المخطوط بمنتهى الدقة والفظنة والحدز؛ لأن على المباني مدار المعاني.

ولم تقتصر ظاهرة التحريف أو التصحيف (الذي هو موضوع هذا البحث) على مجال دون مجال؛ أو عصر دون عصر؛ أو مصر دون مصر، فهي عامة الظهور والشيوخ؛ لارتباطها بعوامل منهجية واجتماعية وإيدولوجية وفنية وحضارية، سيأتي بيانها.

إن هذه الظاهرة وإن كانت تبدو للوهلة الأولى أنها تندرج ضمن مبحث منهجي من مباحث تحقيق النصوص وتقنياته، إلا أن لها ارتباطاً وثيقاً بجوانب وظيفية عديدة؛ نقتصر منها على الجانب اللغوي والخطاطي بأبعاده اللسانية والإدراكية، من خلال استقراءها في المعاجم اللغوية؛ التي وصلت مخطوطة إلى أكثر من جيل؛ قبل أن تبعث بحلّة حديثة في عصرنا. فقد تلقّف لغويو القرن الثالث معاجم القرن الثاني، والرابع معاجم القرن الثالث وهكذا دواليك، إلى أن اكتمل تدقيقها وتمحيصها ونخلها بالصورة المشرفة التي هي عليها اليوم.

وفي هذا السياق يتنزّل موضوع هذه الدراسة التي تحاول رصد ظاهرة التصحيف في التراث المعجمي المخطوط؛ بوصف المعجم اللغوي المنزل الأول الآمن الذي تأوي إليه دلالات الألفاظ في وضعها الحقيقي أو استعمالها المجازي، الذي يمكن من خلالها تلمّس مكانة التحقيق لدى المعجميين القدامى، أثناء تعاطيهم المادة اللغوية.

الإشكالية:

إن المقصود بربط مسؤولية المحقق العلمية والمنهجية والتاريخية بضبط المتن جعله - بتعبيرنا المعاصر - وصياً على المؤلف؛ أو ناطقاً رسمياً باسمه، أو لنقل وسيطاً بينه وبين القارئ المتخصص، وهذا يستدعي أن يحافظ على مضمون النص بالدرجة الأولى، وهو ما نفترض وجوده عند المعجميين الذين أوكلت إليهم مهمة رصد دلالات الألفاظ في اللغة العربية، حسب ما يقتضيه القياس والسماع والاستعمال - لا على الترتيب - .

وإن المتعقب للمعجمات العربية ليلحظ أن العديد من المعجميين قد تصدوا لتصحيح الدلالات اللغوية، وردّ الكثير منها، وأبرز هؤلاء أبو منصور الأزهري في معجمه تهذيب اللغة (ينظر: علاوي، 2021، 266 وما بعدها)؛ بسبب ما اعترى حروف الكلمات من تصحيف، وهو ما يجعلنا نطرح هنا ثلاثة تساؤلات نراها جوهرية:

1. ما حقيقة التصحيف، من منظور المحققين، ثم منظور البحث اللساني والإدراكي الحديث؟
 2. ما واقع التصحيف في التراث المعجمي المخطوط؟
 3. ما منهج الأزهري في الكشف عن التصحيف وردّه؟
- وللإجابة عن هذه التساؤلات، اقتضت خطة البحث أن تكون في ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول - التصحيف: مفهومه وخصائصه.
- المطلب الثاني - التفسير اللساني والإدراكي لظاهرة التصحيف.
- المطلب الثالث - واقع التصحيف في المعاجم اللغوية، ومنهج الأزهري في ردّه.

أهداف الدراسة:

- الوقوف على حقيقة التصحيف في بعده اللساني والإدراكي.
- الوقوف على ظاهرة التصحيف في تهذيب اللغة لأزهري، من خلال عرض نماذج.
- الكشف عن جوانب علمية ومنهجية لدى اللغويين من خلال صناعتهم المعجمية.
- معرفة منهج الأزهري في التصدي للظاهرة.

الدراسات السابقة:

عند استقراء موضوع التصحيف فإننا نجد له ثلاثة مظان:

أ. كتب منهجية تحقيق النصوص:

فبعد تعريفه تعريفاً تقليدياً تربطه بمفهوم التحريف، وتبين أهمية معرفته، وتدعو المحقق إلى ضرورة الكشف عنه، والحرص على تصويبه في مختلف النقول التي يتضمنها أي نص مخطوط.

ب. تعليقات المحققين:

وهو الجانب التطبيقي للموضوع، إذ نجد المحقق يشير فيه إلى الألفاظ التي وقع بها التصحيف قطعاً أو ظناً.

ج. الدراسات والأبحاث:

من الدراسات التي عثرت عليها - التي بين يدي - دراستان:

1. دراسة محمد بن ميخوت بعنوان: منهج أبي منصور الأزهري في تحقيق النصوص، (2015):

وقد تناول في مطالبتها الثلاثة:

1. صناعة المقدمة عند أبي منصور الأزهري.
 2. تصحيح النص وضبطه عند أبي منصور الأزهري.
 3. بذور الفهرسة والتصنيف عند أبي منصور الأزهري.
- وبخصوص المطلب الثاني فقد اكتفى فيه بسرد أصول التصحيح لديه، فوجدها عشرة، هي:

1. توثيق نسبة العنوان.

2. جمع النسخ وترتيبها.

3. المعارضة بين النسخ.

4. ضبط النص وتقييده.

5. إصلاح الزيادة.

6. إصلاح السقط.

7. تصحيح التصحيف.

8. التنبيه على الخطأ.

9. كتابة الحواشي.

10. وضع العلامات.

دون أي تفصيل أو تمثيل لهذه الأصول جميعاً؛ ولا للأصل السابع المتصل ببحثنا، المتعلق بالتصحيح؛ بوصفه ظاهرة منتشرة في التراث المعجمي المخطوط، أبرزها الأزهري في تهذيبه، ولا لكيفية تصديده لها. وهذا ما ستسعى الدراسة الحالية إلى إبرازه، إضافة إلى مقارنة هذه الظاهرة معجمياً ولسانياً وإدراكياً.

2. دراسة ضباغة عبد العزيز علاوي بعنوان: التعليقات اللغوية للأزهري في كتابه تهذيب اللغة، (2021):

على الرغم من أنها أسهبت في ما تضمنه المعجم من قضايا التوثيق والتأصيل اللغويين، والظواهر اللغوية التي تطرق لها الأزهري، في كلام العرب ولغاتهم، وما استدركه من دلالات في ألفاظ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي، لم تقف عند ظاهرة التحريف والتصحيح؛ لأن ذلك لم يكن من أهداف الدراسة. (ينظر: علاوي، 2021)

المطلب الأول - التصحيح، مفهومه وخصائصه:

أولاً - مفهوم التصحيح:

لا بدّ قبل تقديم تعريف وافٍ لظاهرة التصحيح الإشارة إلى أنّ كثيراً ما يذكر التصحيح مع التحريف، نظراً للرباط القوي الذي يجمعهما، مما جعل العديد من العلماء يجمعانها في مؤلف واحد؛ ومن أمثلة ذلك:

- شرح ما يقع فيه التصحيح والتحريف لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت382هـ).

- تصحيح التصحيح وتحرير التحريف للصفدي (ت764هـ).

ولا شك أن الجمع بينهما راجع إلى ما يحدثانه من اضطراب دلالي في النص، غير أننا لأسباب منهجية وعلمية، تقيّدنا - كما يظهر من خلال عنوان البحث وأهدافه - بظاهرة التصحيح، وهو ما يساعد على دراسة الموضوع بشكل حفري، يسمح بتشريح الظاهرة، وتتبعها لسانياً وإدراكياً.

أ. التصحيح في المفهوم اللغوي:

لغة: جاء في لسان العرب: "التّصحيح: الخطأ في الصّحيفة" (ابن منظور، 1994، 9/187). وهو الكتاب؛ بتغيير اللفظ، ينجرُّ عنه تغيير في المعنى.

فاللفظ مأخوذ إذن من الأخذ من "الصُّحف"، دون التلقّي من أفواه المشايخ. (ينظر: الطناحي، 1984، 287)، يقول أبو أحمد العسكري: "فأما معنى قولهم: الصّحفي والتصحيح فقد قال الخليل: إن الصّحفي الذي يروي الخطأ عن قراءة الصُّحف بأشباه الحروف. وقال غيره: أصل هذا أن قوماً كانوا قد أخذوا العلم عن الصُّحف؛ من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير؛ فيقال عنده: "قد صحّفوا"، أي ردّدوا عن الصُّحف، وهم مصحّفون، والمصدر التّصحيح". (العسكري، د.ت، 9). وأما لفظ (مُصحّف) فهو من (أصحف) (إصحافاً): وأصله أن الصحف جمعت فيه. (الأصفهاني، 1992، 26)

ب. التصنيف في اصطلاح المحققين:

- تعريف الراغب الأصبهاني (ت502هـ): "رواية الشيء على خلاف ما هو عليه؛ لاشتباه حروفه". (مرتضى الزبيدي، 1965، 1/ 89).
- تعريف الشريف الجرجاني (ت816هـ): "أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه؛ أو على ما اصطلاحوا عليه". (الجرجاني، دبت، 53)
- تعريف محمود الطناحي (ت1999م): "أورد بأنه: "تغيير في نقط الحروف، أو حركاتها مع بقاء صورة الخط".
- تعريف عبد المجيد دياب: عرّف ما يقع في النسخ من تحريف وتصحيف بقوله: "يحدث في نطق أو كتابة الكلمة العربية، نتيجة الخطأ الإملائي في قراءة الحروف المكتوبة، سواء كان هذا الخطأ في نقط الحروف، أو شكلها، أو تبادلها الأمكنة". (دياب، دبت، 166)

ويلاحظ أن هذه التعريفات - عدا تعريف الطناحي - لا تفرق بين التصحيف والتحريف، وهذا موقف عرّف به رجال الحديث، فهم لا يفرّقون بين المصحّف والمحرّف. (دياب، دبت، 165)

وانطلاقاً من تعريف الطناحي، ومن موقف أبي منصور الأزهري - كما سيتضح لاحقاً - يمكننا تعريف التصحيف بأنه: "خطأ كتابي يرتكبه الناسخ في نقط حرف من الحروف الأشباه، بتغيير موضع النقط لسبب ما، فينتج عنه تغيير في المعنى". ومن هنا أمكن عدّ كلّ تصحيف تحريفًا وليس العكس. أما الخطأ في الحركات فهو - برأينا - سوء قراءة للفظ، أو هو لحن في اصطلاح النحاة القدامى.

ثانياً - أسباب التصحيف:

أرجع الطناحي التصحيف إلى عشرة أسباب، (ينظر: الطناحي، 1984، 299 - 314) هي:

1. تشابه رسم الحروف وتساويها عددًا مع إهمال النقط.

2. اختلاف الخط العربي بين مشرقي ومغربي.

3. عدم المعرفة بلغات القبائل.

4. قرب الحروف وبعدها في الكلمة الواحدة أو الكلمتين.

5. خداع السمع، وهو التصحيف السمي.

6. خفاء معنى الكلمة عند الناسخ أو القارئ، فيعدل بها إلى كلمة مأنوسة.
7. الجهل بغريب كلام العرب، ويتصل به الجهل بأنماط التعبير عند القدماء، والجهل بسياق الكلام.
8. الجهل بمصطلحات العلوم.
9. الجهل بأسماء البلدان.
10. الإلف، وهو باب للتصحيح واسع.

والحقيقة أن جميع هذه الأسباب يمكن اختصارها في عاملين اثنين أساسيين، هما:

العامل الأول: طبيعة الحروف العربية - وقد سبق بيانها بما فيه الكفاية - .

العامل الثاني: الناسخ: وذلك إما لسهو، أو جهل، أو تهاون، أو عبث، أو تعمّد ذلك، أو اقتداءً بناسخ مصحّف، أو بما جرت عليه العادة.

ثالثاً - خطورة التصحيح:

يجمع المحققون قديماً وحديثاً على أنّ التّصحيح من آفات التّأليف، لأنّه يغيّر من دلالة اللفظ، ويخرجها عن سياقها، الذي هو مقصود الكاتب، وربما لهذا جاز لنا القول - دون مبالغة - : إنّ المقصود من مصطلح المحقّق أو التحقيق هو التحقق من خلوّ المخطوطة من تغيير طارئ على دلالات الألفاظ ودلالات التراكيب، يخرجها عن قصدية المؤلّف، وما يفعل هذا غير التّصحيح والتحريف؟!

وإذا كان تحريف الكلام - بإضافة كلمة أو حذفها أو إحداث تغيير في حروفها بالزيادة والنقصان أو تغيير مواضعها - اعتداءً على المؤلّف، فإن خطورة التصحيح تكمن في سهولة إحداثه، وهو - لا شكّ - عدوان صارخ على المضمون، ومن ثمة فهو خيانة للأمانة التي يقتضيها ميثاق التحقيق وعهد الباحث.

ولخطورة التصحيح حدّر القدامى من أخذ العلم ممن يشتغل بالصُّف، فقد روي عن سليمان بن موسى الدمشقي الأشدق (ت119هـ) أنه قال: "كان يُقال: لا تأخذوا القرآن من المصحّفين، ولا الأخبار من الصُّحفيين". (العسكري، 1982، 82 / 1)

رابعاً - أهمية معرفة التصحيح:

إن أبرز ما نفيده من معرفة التصحيح في مجال اللغة، يمكن إجماله في ثلاثة عناصر:

1. تصحيح الروايات والنقول.

2. ضبط اللغة.

3. حفظ الدلالة.

ولعلّ هذا الذي قصده القاضي عياض بن موسى (ت544هـ) في مدحه الكتاب المحكم الضبط، الخالي من التصحيف والتحريف، من قوله: [خفيف]

خَيْرُ مَا يَقْتَنِي اللَّيْبُ كِتَابٌ *** مُحْكَمُ النَّقْلِ مُنْقَنُ التَّقْيِيدِ
خَطَّةُ عَارِفٍ نَبِيلٌ وَعَانَا *** هُ فَصَحَّ النَّبْيِيضُ بِالنَّسْوِيدِ
لَمْ يَخْنَهُ إِثْقَانُ نَقْطٍ وَشَكْلٍ *** لَا وَلَا عَابَهُ لِحَاقِ الْمَزِيدِ

(القاضي عياض، 1970، 165)

خامساً - كيفية الاحتراس من التصحيف:

يلخص لنا أبو أحمد العسكري ذلك في قوله: "والاحتراس من التصحيف لا يدرك إلا بعلم غزير، ورواية كثيرة، وفهم كبير، وبمعرفة مقدمات الكلام". (العسكري، د.ت، 3)

المطلب الثاني - التفسير اللساني والإدراكي لظاهرة التصحيف:

أولاً - تأثير الموضع في تصحيف الكلمة:

لا بد من الإشارة في البداية إلى أن اللغة - بوصفها نظاماً - تتركب - في جانبها المنطوق - من مجموعة من الرموز أو الأدلة اللسانية (Signs)، (ينظر: علي، 2004، 28)، وكل علامة تتألف من مقاطع صوتية (Syllables) قابلة للتقطيع، وكل مقطع صوتي يتألف من وحدات صوتية (Phonemes). كما نجد في تلك الرموز وحدات نحوية وصرفية (Morphemes)، ووحدات معجمية (Lexemes).

وإن اللغة - في جانبها الشكلي أو الغرافي (Graphic) - تتألف من رموز خطية، مؤلفة من مجموعة من الغرافيمات (Graphemes)، التي هي بمثابة الوحدات الخطية الدالة الصغرى (ينظر: De saussure، 1971، 46)، متمثلة في: الحروف، والنقاط، والهمزة، والتشكيل (الحركات، السكون، الشدة، المدة، التنوين) ... إلخ.

وإن ما يحدث من تصحيف في الحروف العربية مرتبط بالنظام الغرافي، من جهة، ومنسجم مع ما يحدث في نظام الجملة العربية نحويًا وتركيبياً؛ وهذا يتطلب منا إجراء مقارنة بين الجانبين (الغرافي والتركيبية).

يذكر النحاة واللسانيون الذين اهتموا بنظام الألفاظ والجمل العربية، - ومنهم عبد الرحمن الحاج صالح (ت2017م) - صاحب النظرية الخليلية الحديثة - ، مفهومًا مرتبًا بالعلامة - في حضورها وغيابها الصوّتي لدى المتكلم - وهو مفهوم "الموضع"، الذي يشكل حيّزًا لعنصر محذوف على مستوى النطق (بالفعل)، وموجود على مستوى البناء الجُملي أو التركيبي (بالقوة)، وهو ما أطلق عليه النحاة مصطلح "التقدير"، ويخضع إلى قانون العمل الإعرابي النَّحوي، ضمن نظرية العامل (ينظر: بن لعالم، 2012، 269)، إذ إنّ المستمع يردُّ إلى كل موضع حذف منه من تلك المواضع اللفظة المناسبة التي يحتملها السياق، وتتطلبها قسديّة المتكلم، وتراعي المخاطب والعناصر السياقية والمقامية والحالية.

والأمر نفسه في الجانب المورفولوجي للكلمة، إذ إن الصيغة الصرفية لبعض الألفاظ العربية التي لحقها إعلال بالحذف أو بالقلب أو بالنقل، أو غير ذلك من الظواهر الصرفية كالإدغام والإبدال، إنما يخضع لمبدأ مراعاة الموضع؛ وهو مرتبط بنظرية الأصل والفرع، إذ إن الفعل (قل) مثلًا، يُردُّ إلى أصله وفق الجدول الحملي الآتي:

| قُن | | | | المستعمل |
|-----|----|----|---|---------------|
| ل | ∅ | فُ | ∅ | اللفظ |
| ن | وُ | فُ | ا | الأصل المتروك |

جدول (1): "وظيفة الموضع في صيغة الكلمة"

وللتمثيل لذلك نورد المثال الشهير الوارد في كتب النحو وهو: "أَهْلَكَ وَاللَّيْلُ" فإن في هذه الجملة موضعين، إذ يقدر الفعل في الموضع الأول: (أَلْحَقْ) وفي الموضع الثاني: (سَابِقْ). (ينظر: سيبويه، 1988، 1/ 275)

والشأن نفسه مع الحروف الأشباه في العربية في علاقاتها مع النقاط، التي تشكل عناصر غرافية فارقة في تحديد دلالة كل علامة غرافية، كما في (حرف الجيم):

ج ح خ

شكل (1): "دور النقطة في التفريق بين الحروف الأشباه"

والجدول (2) الآتي يوضح جميع الحروف الأشباه في اللغة العربية، ودلالاتها الغرافية، بحسب مكوناتها الغرافية الفارقة:

| عدد الدلالات الغرافية | عدد المواضع | المكونات الغرافية الفارقة | مجموعة الحروف الأشباه | |
|--------------------------|-------------|---------------------------|--------------------------|----|
| خمس | خمسة مواضع | نقطة، نقطتان، ثلاث نقاط | ب، ت، ث، د، ذ، يـ | 01 |
| ثلاث | موضعان | نقطة واحدة | ج، ح، خ | 02 |
| اثنان | موضع واحد | نقطة واحدة | د، ذ | 03 |
| اثنان | موضع واحد | نقطة واحدة | ر، ز | 04 |
| اثنان | موضع واحد | ثلاث نقاط | س، ش | 05 |
| اثنان | موضع واحد | نقطة واحدة | ص، ض | 06 |
| اثنان | موضع واحد | نقطة واحدة | ط، ظ | 07 |
| اثنان | موضع واحد | نقطة واحدة | ع، غ | 08 |
| اثنان | موضع واحد | نقطة واحدة | ف، ق | 09 |
| اثنان | موضع واحد | نقطتان | ى، ي | 10 |

الجدول (2): "يوضح الحروف الأشباه في العربية، ودلالاتها الغرافية بحسب المكونات الفارقة"

يظهر من خلال الجدول أن لكل حرف من هذه الحروف المنقوطة (المعجمة) موضعاً على الأقل، وله خمسة مواضع على الأكثر:

- فحرف (حاء) - مثلاً - فيه موضعان (علوي وسفلي)، فإذا شغل الموضع السفلي يتشكّل حرف (الجيم)، وإن شغل الموضع العلوي يتشكّل لدينا حرف (الخاء).
- وحرف (راء) له موضع علوي وحيد، فإن شُغِل تشكّل حرف (الزاي).
- وحرف (الباء) له خمسة مواضع: موضعان سفليان، وثلاثة مواضع علوية.

والتصنيف في هذه الحالة، هو الارتباك والاضطراب الذي يحدثه الناسخ في النظام الغرافي داخل هذه المواضع، ومن ثمة فهو خروج عن نظام التركيب الغرافي للحرف، وقد يصل إلى مئات الحالات في الكلمة الواحدة (ينظر: الأصفهاني، 1992، 29).

فتصحيف كلمة (جبر) مثلاً تنتج عنه إحدى الكلمات المصحفة الآتية:

| أبرز الدلالات الناتجة بعد التصحيف | الألفاظ الناتجة عن التصحيف | الدلالة المقصودة | اللفظ |
|--|----------------------------|------------------|-------|
| ضد الكسر | (جَبْر) | مداد الكتابة | جَبْر |
| يُبْس | (جَبْر) | | |
| عريض | (جَبْر) | | |
| سَتْر | (جَبْر) | | |
| مادة بيضاء تستعمل ملاطاً | (جَبْر) | | |
| جانب الوادي | (جَبْر) | | |
| العالم | (جَبْر) | | |
| أعطى | (جَبْر) | | |
| عَلَطَ وَضَحَمَ | (جَبْر) | | |
| تَنَّى الشيء | (جَبْر) | | |
| القليل من العطاء | (جَبْر) | | |
| شبه الحديقة أو الحمى | (جَبْر) | | |
| كل جمع منضمٌ بعضه إلى بعض | (جَبْر) | | |
| ما يُقَلَّ ويُتحدَّثُ به قولاً أو كتابةً | (جَبْر) | | |
| اسم لما يصنع من الدقيق المعجون المنضج بالنار | (جَبْر) | | |
| استرخى وضعف من شراب أو مرض أو دواء | (جَبْر) | | |
| مصدر (خَبْر) اللَّيْن: إذا تَخَّنَ وَعَلَطَ | (جَبْر) | | |
| جمع (خائر): الصديق المصافي | (جَبْر) | | |
| اللحم وغيره: فسد وأنتن | (جَبْر) | | |
| ضد الشر | (جَبْر) | | |

جدول (3): "تصحيف كلمة (جبر) وأبرز الدلالات الناتجة عنها"

وإذا كان الخلل الواقع في تغيير مواضع الجملة - مما يخرق القواعد النحوية والصرفية والقوانين التي تضبط العلاقات الدلالية - يؤثر في دلالات الجمل الكلية، فإن الخلل الذي يقع على

مستوى النظام الجرافي للكتابة يؤثر في الدلالات المعجمية للألفاظ حتى على الدلالة الصرفية. فأما المعجمية فقد سبق التمثيل لها في الجدول (3)، وأما الصرفية فمثل الفعل (يُؤْتَى) - بالبناء للمجهول - ، فإن تصحيفه ينتج عنه الفعل (يُؤْتِي) - بالبناء للمعلوم - .

والسؤال الذي يطرح هنا بالحاح:

كيف كان سيكون مصير دلالات الألفاظ لولا ابتكار النقط والتطوير والإصلاح الذي لحق نظام الكتابة العربية بدءاً من أبي الأسود الدؤلي (ت69ه)؛ فنصر بن عاصم (ت89ه) ويحيى بن يعمر (ت129ه)؛ وانتهاءً بالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170ه).

ذلك أن وضع أبي الأسود الدؤلي نقاط الإعراب على الحروف يعد بمثابة استنطاق الكلمة في جانبها النحوي، ووضع نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر نقاط الإعجام استنطاق للكلمة على المستوى المعجمي، ووضع الخليل الرموز استكمال جرافي ذو بعد رياضي، يشي بأصالة فكر الخليل، في ترميز كل القضايا اللغوية التي تناولها، بدءاً من ترميز - المتحركات والسواكن في مجال العروض - إلى الصيغ الصرفية، وانتهاءً برموز الحركات الإعرابية.

ولسائل أن يسأل: إذا كان التصحيف يتعلق بالنقاط، فما علاقة الخليل بالموضوع، وقد طور رموز الحركات الإعرابية؟

والجواب ببسر هو أن الحركات الإعرابية لو بقيت في شكلها المنقوطة لالتبست مع نقاط الحروف، ولزاد عدد النقاط بنسبة متوسطة لا تقل عن: 42 %، ولأمكن ظهور نوعين من التصحيف:

أ. **تصحيف إعجام:** ما يتعلق بنقاط الحروف.

ب. **وتصحيف إعراب:** وهو ما يتعلق بنقاط الإعراب.

ولنضرب لذلك المثال الآتي: "شَقَّتْ شَفِيقَةً ثِيَابَ شَقِيقَتِي زَيْنَبُ".

فجميع حروف العبارة معجمة، ومجموع نقاط حروفها: 41 نقطة، ولو أضيفت إليها حركات الإعراب (نقطة لكل حركة، ونقطتان للتونين، مع إهمال السكون)، - كما نصَّ على ذلك أبو الأسود الدؤلي مخاطباً كاتبه - (الداني، 1960، 3 - 4) لأصبح عدد النقاط: $41+18=59$ نقطة. ومجموع احتمال نسبة التصحيف تتضاعف بشكل يصعب حصره.

ثانياً - دور الإدراك (Perception) في عملية التصحيف:

لا شك أن الحروف - بوصفها أشكالاً ورموزاً بصرية - يتم إدراكها إدراكاً بصرياً، - عبر المراحل التي أقرها المختصون في علم النفس المعرفي (Cognitive Psychology) - من جهة،

ومن جهة أخرى؛ من خلال ربطها بالنماذج والقيم الثقافية، وتلك المراحل هي:

1. المرحلة الأولى: النظرة الكلية الإجمالية.
2. المرحلة الثانية: تحليل الشكل وإدراك العناصر المكونة له والعلاقات القائمة بين أجزائه المختلفة.
3. المرحلة الثالثة: إعادة تأليف الأجزاء في كلٍّ موحدٍ والعودة إلى النظرة الكلية مرةً ثانية.

(عيسوي، 1993، 95)

ويمكننا هنا أن نستخرج بعض الملاحظات المتمثلة في ما يأتي:

أ. إنّ النظرة الإجمالية تسبق النظرة التفصيلية التحليلية.

ب. إنّه لا يمكن أن يدرك المرء العلاقات بين العناصر قبل أن يدرك الشيء بأكمله، ويندر أن يكون للأجزاء معنى مستقل، بل إنها تستمدّ معناها من الكل الذي يحتويها. (ينظر: يوسف، 1962، 186)

فنحن في عملية الإدراك لا ندرك جزئيات مستقلة منفردة بعضها عن بعض، وإنما ندرك كليّات أو صيغاً يتكوّن كلّ منها من شكل وأرضية. (ينظر: عيسوي، 1993، 95)

وتمدّنا عملية القراءة المتواصلة بأقوى دليل على أنّ الإدراك يكون في مبدئه إجمالياً كلياً، فقد دلّت التجارب على أنّ العين لا تنتقل في القراءة من حرف إلى حرف، كما يمرّ شعاع النور على الستار بطريقة متواصلة بطبيعتها، بل تقفز عدّة قفزات من دون أن ترى كلّ حرف على حدة.

ففي السطر المطبوع الذي يكون طوله نحو عشرة سنتيمترات؛ ويتكوّن من نحو إحدى عشرة كلمة تقفز العين ما يتراوح بين خمس قفزات أو ستّ؛ أي أننا نقرأ السطر على خمس دفعات أو ستّ. وكلّما كان فهمنا لما نقرأ كبيراً زادت سرعة القراءة، أو بعبارة أخرى زاد عدد الحروف التي لا نراها رؤية واضحة جلية، وهذا يفسر لنا علّة الخطأ أحياناً في قراءة الكلمات، كما أنّه يفسر لنا لم نقرأ بعض الكلمات ذات الأخطاء المطبعية قراءة صحيحة دون أن ندرك وجود الخطأ؟ (ينظر: يوسف، 1962، 187)

فناسخ المخطوطة "عندما يكتب لا تخرج الوحدات الجرافية من ألته إلا بما له من تجربة بصريّة مع تلك الوحدات، وكذا بمقصديته تجاه فعل الكتابة في حدّ ذاته، وتجاه المتلقّي (قارئ البنية الجرافية)، فيكون بذلك للبنية ذات النسق المعين والشخصية الجرافية أبعاد تداولية (براغماتية) وفوق لغوية (Metalinguistic)". (بوعبدالله، 2014، 194)

وهذا العنصر قد يتشعب إلى قضايا إدراكية ومقصديّة عميقة ليس هنا مجال لتفصيل الكلام فيها. ومن ثمة فإن الإدراك - بوصفه حقيقةً متمثلةً عند المدرك - على رأي ابن سينا (ت428هـ) - يُعدّ مرحلةً حاسمةً لدى الناسخ والقارئ معاً:

1. الإدراك في التصنيف أثناء عملية النسخ:

يشاع لدى محترفي النسخة والطباعة والوراقة أنّ "الناسخ أعمى والمصحح أعور"، وهي مقولةٌ صحيحة إلى حد كبير؛ إذ تُفسّر إدراكياً بما يتيحه الإدراك البصري من دمج للعناصر الجغرافية وإنشاء العلاقات الدلالية جزئياً وكلياً، بين مختلف المستويات: الحروفية، والمقطعية، والإفرادية، والتركيبية.

ونضرب لذلك المثالين الآتيين:

- يقرأ الإنسان ما في الكتب لينمو فكرياً.

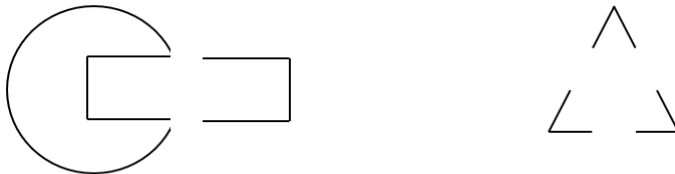
- ويستعمل الخطاط الحبر ليكتب علي الورق.

فإن إدراك هاتين الجملتين يتأثر تلقائياً بآليات الإدراك البصري، الذي بيّنته مدرسة الجشطالت الألمانية - التي تنفرد عن غيرها من النظريات الكلاسيكية في علم النفس - بما يأتي:

أ. لقد بيّنت الجشطالتيون أنّ إدراك صورة ما - هو إدراك مباشر حسيّ "Intuitive"، وهو في الآن نفسه إدراك شعوري وحسيّ. (ينظر: الماكري، 1991، 19)

ب. يعتقد الجشطالتيون أنّ إدراكنا وأفكارنا التي نكوّنها في مواقف حياتنا لها خواصّ كلية، ومن ثمة من الصعب اختزالها إلى مجموعة من العناصر المكوّنة. ويستندون في هذا التفسير إلى المبدأ المعروف لديهم وهو "أنّ الجزء أكبر من مجموع أجزائه". (عيسوي، 1993، 57 - 58)

- الكلّ يحتوي الأجزاء ويهيمن عليها، وهكذا فالعناصر المكوّنة للشكلين أسفله لا تدرك بوصفها عناصر منفصلة ومستقلة، وإنّما في إطار كليّ أي: مثلث ثمّ دائرة أو مستطيل:



شكل (2): "إدراك العناصر المكوّنة للكلّ" (الماكري، 1991، 19)

- إن إدراك الكل لا يمكن أن يتم بمجرد الجمع البسيط بين الأجزاء، وهكذا فإذا انتزعتنا عنصراً من كل؛ لتحويله إلى كل آخر فإن هذا العنصر المحوّل سيأخذ دلالات جديدة ومختلفة عن الأولى:

وفي كتاب "دلالة الصورة" (Semantic of Picture) "من أجل مقارنة منهجية للخطابات البصريّة" (1986) لمؤلفيه برنارد كوكولا "Cocula, B" وكلود بيروتيت "Peyroutet, C"، إذ قدّمنا خلاصات وتركيبات لأهم محتويات الإرث النظريّ الجشطالتيّ حول الإدراك البصريّ عامّة، والأشكال والصوّر بشكل خاصّ (ينظر: الماكري، 1991، 19)، ساقا جملةً من القوانين التي بموجبها يمكن إدراك مجموعة من العناصر بوصفها أشكالاً؛ بالقياس إلى عمق معيّن، وهي قوانين خمسة:

- **القانون 1:** قانون الصّغر (Reduce law): الشّكل الصّغير يبرز منفصلاً عن عمق أكثر كبراً.

- **القانون 2:** قانون البساطة (Simplicity law): الشّكل البسيط أبرز من الشّكل المعقّد.

- **القانون 3 و4:** قانون الانتظام والتّقابل (Regularity & opposition): ويتعلّق الأمر بالتّقسيم المنظّم والتّقابلّي لعناصر شكل معيّن.

- **القانون 5:** قانون الاختلاف (Difference): الشّكل المبيّن بكيفيّة ابتكاريّة يبرز بشكل أفضل.

وهكذا، وبناءً على هذه الاتجاه المعرفي الإدراكي للصيغ فإنه يصلح أن يكون تفسيراً للتصحيح، وهو فضلاً عما يقدمه من تفسير للإدراك الكلي للصيغ فإنه يقدم تفسيرات عن آلية التعرف إلى الصيغ، وإدراك العلاقات بين الوحدات الجرافيّة بوصفها أشكالاً أو صيغاً، ضمن البنية الجرافيّة المتعلّقة برسوخ الأشكال وعمقها وبروزها وتمييزها من بعضها، ومن ثمّة معرفة الحدود الفاصلة بين الوحدات الجرافية بكل عناصرها.

2. دور عملية الإدراك (Perception) في التصحيح أثناء عمليتي النسخ / القراءة:

ويظهر أثره في التوصل أثناء القراءة، وهي عبارة عن عملية كنس العين للعلامات الجرافية - إلى بلوغ الدلالات المقصودة و/ أو المعدولة عن الأصل.

والمثالان السابقان ينطبقان على هذه العملية، إذ يردّ القارئ كل وحدة جرافية حدث بها تصحيح إلى أصلها وفق عوامل التوقع والتقارب والتشابه (ينظر: عيسوي، 1993، 102)، ضمن عملية الإدراك البصري (ينظر: بوعبدالله، 2014) وفق عوامل، هي:

أ. عامل التوقع (Prevision factor):

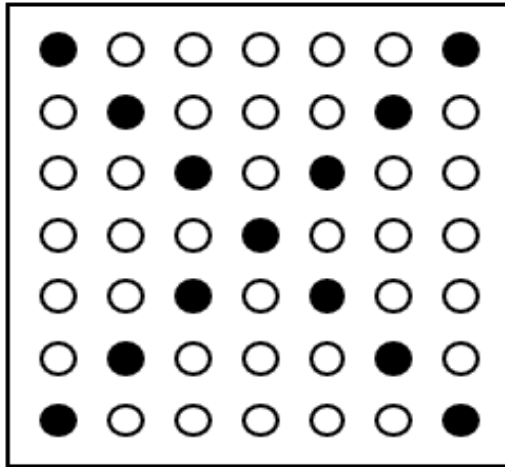
فنحن ندرك الأشياء كما نتوقع أن تكون عليه لا كما هي في ذاتها، ويتأثر الإدراك بالتوقع العقلي للفرد، فقد أجريت تجربة مؤداها أنّ الباحث Sipola عرض مجموعة من الكلمات عديمة المعنى على الشاشة على مجموعتين. أخبر المجموعة الأولى أنّ الكلمات التي ستعرض عليهم تدور حول وسائل المواصلات والسفر، وأنّ الأخرى تدور حول الحيوانات والطيور، فكانت نسبة: 74 % من إجابات المجموعة الأولى حول وسائل المواصلات، ونسبة: 63 % من إجابات المجموعة الأخرى عن أسماء الطيور والحيوانات. ويمكن تطبيق هذا على إدراك نص جميع حروفه مهملة.

ب. عامل التقارب (Convergence factor):

ومؤداه أنّ الأشياء المتقاربة في المكان والزمان يسهل إدراكها صيغةً متكاملةً مكونة من شكل وأرضية، فالنقط المرسومة كلّ زوج على حدة ندرك كلّ زوج منها وحدةً ولا ندركها نقطة نقطة؛ وخير مثال على ذلك نقاط الحروف (اثنتان أو ثلاث) التي غالبًا ما توضع في بعض أنماط الحروف العربية على شكل جرة قلم (-) أو (^)؛ ممّا يدلّ على أنّ الكاتب يدركها صيغةً كليّةً، وكذا إلصاق النقطة أو النقطتين مع نهاية النون أو نهاية التاء المربوطة على التوالي.

ج. عامل التشابه (Similarity factor):

ندرك الأشياء المتشابهة في الشكل أو الحجم أو اللون صيغةً مستقلةً؛ فنحن ندرك في الشكل الموالي صفوفًا من النقط الدوائر المظلمة، وصفوفًا أخرى من الدوائر البيضاء:



شكل (3): "إدراك الأشياء المتشابهة" (عيسوي، 1993، 102)

د. عامل الاتصال (Communication factor):

إنّ الأشياء المتّصلة التي تربط بينها خطوط تدرك صيغةً متكاملة.

ه. عامل الإغلاق (Closure factor):

إذ نحن نميل إلى سدّ الثغرات أو التّغاضي عنها، وندرك الأشياء النّاقصة كما لو كانت كاملة. فالدائرة النّاقصة في بعض أجزائها ندركها كاملة، كما في الشكل (4)، فالنص متاح للانقرائية رغم إهمال جميع حروفه:

ان جامعه محمد بن راند للعلوم الاساسه
بحل مكانه مرموفه وممره بن الحامعاب
العالمه والموسسات الاكاديمه في الدعوه
الى فم العلم والسلم والسامح والعاس
وخدمه الحصاره الاساسه ورفض كل مظاهر
الخلاف والعصب والظرف وذلك
سوحها سديده من الفاده الرسده
ومحافظه على الارب الخالد للمعمور له
السح راند بن سلطان رحمه الله وطب براه

شكل (4): "كتابة طباعية حديثه مهملة الحروف"

3. مراحل اكتشاف التصحيف:

إن اكتشاف التصحيفات الموجودة في النسخ المخطوطة يمر بعدة مراحل:

- أ. المرحلة الأولى: ظهور التصحيف عبر ميلاد الوحدات الجرافية.
- ب. المرحلة الثانية: استعمال الوحدات الجرافية بصرياً وصوتياً ودلائياً، وتحقق الوظائف اللسانية والبراغماتية من خلال البنية الجرافية.
- ج. المرحلة الثالثة: اكتشاف التصحيف، ومن متطلبات هذه المرحلة:

- تكرار المرحلة الثانية.

- امتلاك القارئ زادًا لغويًا (معجميًا) ولسانيًا (علميًا) وفنّيًا جماليًا (خطّيًا) وغراماطولوجيًا (كتابيًا إملائيًا)، ومعرفيًا (إدراكيًا) وثقافيًا يجعله يميّز الحقول الدلالية المعجمية، ويكتشف العلاقات النحوية والتركيبية، ويدرك التنوع السياقي والبلاغي للنظام العلامي الجرافي بمختلف عناصره ومقاطععه.

ولا شك أن هذه الأدوات المعرفية قد امتلكها الأزهري، واحتكم إليها في تصديه لظاهرة التصنيف التي طالت بعض المعاجم اللغوية التي سبقته، وهو ما سنتناوله في المطلب الآتي.

ثالثًا - خصائص التصنيف:

بناءً على ما سبق يمكننا أن، نستنتج سبع خصائص للتصنيف، هي:

1. يتصل بالمكتوب لا المنطوق.

2. يتعلّق بالشعر والنثر معًا.

3. يقع على مستوى الحروف الأشباه: ويمتد تأثيره على المستوى الدلالي للفظة والجملة.

4. علاقته بنقاط الحروف:

يتعلق - مبدئيًا - بنقاط الحروف لا برسم الحرف، ولا بضبطه، ولا بصلته بالحروف المجاورة له يمينًا وشمالًا أو أعلى وأسفل.

5. الموضوع:

يعتري التصنيف 22 حرفًا من الحروف الأشباه وهي: (ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ن، ي)، ما يمثل نسبة: 78.57% من الحروف العربية

6. الناقل:

وقع قديمًا في كتابات النساخ اليدوية، ويقع حديثًا من خلال الكتابات المرقونة بالألّة، ولهذه أسبابها واعتباراتها.

7. الوظيفة:

يغيّر حدوث التصنيف داخل النص من دلالات الألفاظ، ومن ثم فإن وظيفة اكتشافه - أثناء التحقيق - دلالية محضة، أما إذا لم يؤثر، كما في الكلمات التي - يرى أغلب اللغويين أنها - تحافظ

على دلالتها مع تغير النُّقَاط في اللغة العربية، ك: (المضمضة - الممصصة) و(القبص - القبض)، و(بغداد - بغداد) و(مدل - مدل) و(الخرنق - الخرنق) و(ابن انقد - ابن انقد) و(منجد - منجد) و(القنادع - القنادع) (ينظر: الحريري، 1998، 40 وما بعدها). وغيرها، ومع قلتها، فإن ذلك يعدُّ - برأينا - تصحيحاً أيضاً - من حيث الشكل - ؛ لما يحدثه من إخلال في أمانة النُّقْل.

8. البراغماتية:

للتصحيح خاصيّة تتعلّق بالعلاقة الموجودة بين عنصري ثنائية (نقطة (أو نقاط) الحرف - والحرف)، والتعامل معها أشبه بالتعامل مع ثنائية (الدال - والمدلول) التي يخضع فيها المدلول - أثناء الاستعمال - لمقتضيات الدال، وهو ما يؤكد مهمة الناسخ البراغماتية في إحكام العلاقة بين العنصرين.

9. البعد المعرفي:

التصحيح عملية خطيّة - جرافية / إدراكية، تنطبق عليها آلية الإدراك البصري، للناسخ وللمحقّق معاً، فالأول بوصفه مُنجزاً للفعل الجغرافي، والثاني بوصفه قارئاً متخصصاً، ويأتي القارئ العام بعدهما.

المطلب الثالث - واقع التصحيح في المعاجم اللغوية، ومنهج الأزهرى في تهذيبه:

لا أرى داعياً من التعريف بأبي منصور الأزهرى والترجمة له؛ فهو أشهر من أن يُعرّف، بل إن ترجمته وسيرته وأخباره مبثوثة في مصادر السير والتراجم وكتب اللغة والأدب (ينظر: الحموي، 1993، 5/ 2321)، غير أن ما يفيدنا في هذا المقام - مما يخدم أهداف البحث - ، الإشارة إلى غايته من تأليف المعجم، وموقفه من التصحيح، ثم تناول نماذج التصحيحات التي أشار إليها، ومنهج رده التصحيح.

أولاً - غاية الأزهرى في تهذيبه:

إن الهدف الذي وضعه الأزهرى في هذا المعجم - الذي يظهر من عنوانه كما يقال - إنما هو تهذيب الزخم المعجمي الذي سبقه مما علق به من خروج عن سنن العرب في كلامها، أو اكتسحه من دلالات غريبة، لا يقرّها الاستعمال ولا القياس. ومن تلك المعاجم:

- كتاب (العين): المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي شكك الأزهرى في أن يكون من تأليف الخليل، وأكثر من الطعن على مؤلّفه (الليث بن المظفر (ت180ه))، حتى كأنه أراد رد الاعتبار للخليل من فَعَلَة اللَّيْث؛ الذي اتهمه باختلاق العين على الخليل. (ينظر: الأزهرى، 2001، 1/ 25)

لذلك نجده قد عني بتمحيصه ونفي الألفاظ التي لحقها التصحيف عنه، كما أشار إلى ذلك صراحةً في مقدمة معجمه، وذلك بقوله: "وقد قرأت كتاب (العين) غير مرّة، وتصفّحته تارةً بعد تارة، وعانيت بتتبع ما صحّف وغير منه، فأخرجته في مواقعه من الكتاب، وأخبرت بوجه الصّحة فيه، وبيّنت وجه الخطأ، ودلّلت على موضع الصّواب منه". (الأزهري، 2001، 1/ 25)

ثانياً - موقف الأزهري من التصحيف:

يظهر جلياً من خلال ما سبق أن الأزهري قد تتبع مضان التّصحيف في المعاجم التي سبقته، ودليله في ذلك سماع اللغة ممن جُبلوا عليها؛ لذلك نجده لا يتردد في تجريح كل من لم يكن ضابطه في رواية اللغة سماعاً ومشافهة، بل إنه يستقبح ويستنكر كل من ادعى معرفة اللغة، ولم يضبط ذلك بالسماع؛ فيروي عن أصحابها - من الأعراب أو اللغويين - معتمداً النّقل مما هو مدوّن في الأوراق على علّاته، وذلك بسبب لجوئه إلى الصّحف والأوراق، قال منتقداً البشتي (ت348هـ)، الذي زعم أنّه نقل عن ابن السكّيت (ت244هـ):

"وقد ذكرت لك هذه الأحرف التي أخطأ فيها، والنقطتها من أوراق قليلة؛ لتستدلّ بها على أنّ الرّجل لم يفِ بدعواه ... فقد أقرّ أنه صُحّفٍ لا رواية له ولا مشاهدة، ودلّ تصحيفه وخطؤه على أنّه لا معرفة له ولا حفظ". (الأزهري، 2001، 1/ 34)

ثالثاً - نماذج من تصحيف الدلالات اللغوية من خلال التهذيب:

1. النموذج الأول: الإحصاف / الإحصاف:

وذلك في قول الليث: "الإحصاف: سرعة العَدُو، وأخصف يخصف: إذا أسرع في عدّوه". قال الأزهري: "صحّف الليث فيما قال - والصواب: أحصف - بالحاء - إحصافاً - إذا أسرع في عدّوه". (المصدر نفسه، 69 / 7)

2. النموذج الثاني: الجورف / الجورق:

وذلك من خلال قول بعضهم: "الجورف: الظليم؛ وأنشد لكعب بن زهير المزني: [بسيط]
كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ لَانَتْ عَرِيكُتُهَا *** كَسَوْتُهُ جَوْرَفًا أَقْرَابُهُ خَصِيفًا"
ومع ذلك فالملاحظ أن محققي ديوان كعب جاروا هذا التصحيف فأوردوا اللفظ بالفاء (جورَف) مع إيرادهم قول الأزهري في الهامش، (ينظر مثلاً: كعب بن زهير، 1997، 47 - 48 (هامش 21))
قال الأزهري: "هذا تصحيف. والصواب ما رواه أبو العباس عن ابن الأعرابي [ت231هـ] أنه قال: الجورق - بالقاف - : الظليم... ومن قاله بالفاء فقد صحّف". (المصدر نفسه، 2001، 8 / 244)

3. النموذج الثالث: أفضاً / أفضاً:

وذلك في ما رواه أبو عبيد (ت224ه) عن الأصمعي (ت216ه) في باب الهمز: "أفضأت الرجل: أطعمته". (المصدر نفسه، 58 / 12)

وعلق الأزهري عليه بقوله: "هكذا رواه شمر لأبي عبيد - بالفاء - ، وأنكره شمر؛ وحُقَّ له أن ينكره؛ لأنه مصحَّف، والصَّواب: أفضأته - بالقاف - : إذا أطعمته". (المصدر نفسه، 58 / 12)

ثالثاً - منهج الأزهري في ردِّ التصحيف:

1. إصدار الأحكام النقدية:

من الأحكام النقدية التي أطلقها الأزهري - وهو يتعقَّب ما لحق الدلالات اللغوية من تغير - ، ما يتعلق بالمصحَّف ومنها ما يتعلق بعملية التصحيف:

فمن الأحكام المتعلقة بالمصحَّف مطلقاً:

أ. الغيباء:

كما في قوله: "وسميت كتابي تهذيب اللغة؛ لأنني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل في لغة العرب من الألفاظ التي أزالتها الأغبياء عن صيغها وغيرها، العُتم عن سننهما". (المصدر نفسه، 45 / 1)

ب. الجهل:

إن مسألة الرواية بالمكتوب من الأشياء المموجة عند الأزهري - كما سبق - ؛ فالمبدأ عنده أن المنطوق مقدَّم على المكتوب في كل الأحوال، لذا كانت الصحف عنده مناط فساد اللغة، والذي يعتمد عليها جاهل، قال في هذا الشأن: "وإنَّ أكثر ما قرأنا من الصُّحف - التي لم تضبط بالنَّقْط الصَّحيح، ولم يتولَّ تصحيحها أهل المعرفة - لسقيمة لا يعتمدها إلا جاهل". (المصدر نفسه، 34 / 1)

وأما الأحكام المتعلقة بالتصحيف:

فمثل قوله: "ولو أني أودعت كتابي هذا ما حوته دفاتري وقرأته من كتب غيري، ووجدته في الصحف التي كتبها الوراقون وأفسدها المصحفون لطال كتابي، ثم كنت أحد الجانبين على لغة العرب ولسانها". (المصدر نفسه، 1، 34)

والملاحظ - بعد استقراء المعجم - ، أنه يصف التَّصحيف بأوصاف، ربما كانت في نظره تصنيفاً، أو ترتيباً، هي:

أ. التَّصْحِيفُ الْمُحَضُّ:

وذلك في قوله: "هذا خطأ محض وتصحيف، والصَّوَابُ الوَقُوطُ". (المصدر نفسه، 9/ 201)

ب. التصحيف المنكر: ومن ذلك:

- مثلما ورد في دلالة العَدْوِيَّة: "يقال: هي بنات أربعين يوماً فإذا جَزَّت عنها عقيقتها ذهب عنها هذا الاسم، قلت، وهذا غلط بل تصحيف منكر". (المصدر نفسه، 1/ 31)

وقوله - في رده على "أعلنت الإبلُ فَهِيَ عَالَّةٌ، إذا أصدرتْها ولم تُرَوْها": "وَهَذَا تَصْحِيفٌ مُنْكَرٌ، وَالصَّوَابُ: أَغْلَتِ الْإِبِلُ بِالْعَيْنِ، وَهِيَ إِبِلٌ غَالَةٌ". (المصدر نفسه، 1/ 31)

ج. التصحيف القبيح:

كقوله - في دلالة العيصوم: المرأة الكثيرة الأكل - : "وهذا تصحيف قبيح، دال على قلة مبالاة المؤلف إذا صحَّف، والصواب: العيصوم؛ بالصاد". (المصدر نفسه، 1/ 33)

د. التصحيف البين:

وذلك في معرض رده على ما أورده الليث في باب (ذقي)، حين قال: "فرس أدقى والأنتى ذقواء، والجميع الذقو، وهو الرخو رانف الأنف، وكذلك الحمار". قال الأزهري: "وهذا عندي تصحيف بين، والصَّوَابُ: فرس أدقى، والأنتى ذقواء: إذا كان مسترخي الأذنين". (المصدر نفسه، 9/ 202)

هـ. التصحيف الفاضح:

ومن ذلك قوله: "وسمعت العرب تقول للبن البيوت في السقاء إذا راب من الغد: غبيبة. ومن قال: عبيبة - بالعين - في هذا فهو تصحيف فاضح". (المصدر نفسه، 1/ 32)

و. التصحيف الفاحش:

وقد أصدر الأزهري هذا الحكم في تعليقه على ما أورده الليث، قال: "وقال الليث: الحبة لوح الإسكاف المستدير؛ وجمعها حيوات، قلت: هذا تصحيف فاحش". (المصدر نفسه، 5/ 172)

2. السَّمَاعُ:

لقد صرح الأزهري في مقدمة معجمه بأن أخذ اللغة إنما يكون بالاستماع إلى الأعراب الخُلص الذين لا يشوب أداؤهم أي خلل، ولم تهب عليهم أية نسمة من رياح العجمة، إن اختياراً أو اضطراراً،

وذلك بعد أن اختلط بـ: "أصرام من تميم وأسد بالهبير نشئوا في البادية يتتبعون مساقط الغيث أيام النُّجَع، ويرجعون إلى أعداد المياه، ويرعون النَّعَم ويعيشون بألبانها، ويتكلمون بطباعهم البدوية وقرائحهم التي اعتادوها، ولا يكاد يقع في منطقتهم لحنٌ أو خطأ فاحش".

ويرى أيضًا أن من يترك السماع معرّض نفسه للخطأ، بل يوشك أن يقع فيه، يقول: "وإنما يعرف هذا من شاهده وثاقفه. فأما من يعتبر الألفاظ ولا مشاهدة له ولا سماع صحيح من الأعراب فإنه يخطئ من حيث لا يعلم". (المصدر نفسه، 81 / 10)

وقال في موضع آخر معلقًا على قول الليث: تقيأت المرأة لزوجها. "قال: وتقيؤها: تكسر لها له، وإلّاؤها نفسها عليه وتعرضها له، وأنشد:

تَقَيَّأَتْ ذَاتُ الدَّلَالِ وَالخَفْرُ *** لِعَابِسِ جَافِي الدَّلَالِ مُفْشَعِرُ

قال الأزهري: "لم أسمع: "تَقَيَّأَتْ المرأة" - بالقاف - بهذا المعنى، وهو عندي تصحيف. والصواب: تَقَيَّأَتْ - بالفاء - ، وتقيؤها: تثنيها وتكسر لها عليه؛ من الفيء، وهو الرجوع". (المصدر نفسه، 278 / 9) ومثل هذا كثير في معجمه.

وقوله في خاتمة معجمه: "وهذا آخر الكتاب الذي سمّيته (تهذيب اللغة)، وقد حرصت ألا أودعه من كلام العرب إلا ما صحّ لي؛ سماعًا من أعرابي فصيح، أو محفوظًا لإمام ثقة، حسن الضبط، مأمون على ما أدى". (المصدر نفسه، 497 / 15)

إضافة إلى أنه كثيرًا ما كان "عند سماعه للفظه ما يتتبع مصايرها ولا ينحاش عن يفسرها له من أهل الدراية". (علاوي، 2021، 39)

وهذا يظهر لنا - بجلاء تامّ - أن منهجه الأساسي - في نخل ما ساقه المعجميون واللغويون في معاجمهم - هو السماع الذي يسمح بإثبات رواية وتأكيداها؛ ونفي أخرى ودحضها، أو تغليب رواية على أخرى. وهي الأداة التي بها تقصر كل حيلة في القياس، وهو أساس قامت عليه الصناعة المعجمية القديمة، كما صرّح بذلك أحمد بن فارس (ت395ه) في كتابه (الصاحبي) بقوله: "أجمع أهل اللغة - إلا من شذ منهم - أن للغة العرب قياسًا". (ابن فارس، 1997، 35)

وقرّر في موضع آخر أن "ليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسًا لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسًا نقيسه الآن نحن". (المصدر نفسه، 36)

3. رواية الثقات:

قال الأزهري في دلالة (ذقي): "أما ذقي فلا أحفظه لأحد من الثقات". (الأزهري، 2004، 9)

202). وهذا يدل على أنه يعدل عن تصحيح دلالة لغوية إذا لم يرد بها سماع من فصحاء الأعراب، أو لم يسمعها من رواة يثق في روايتهم. وقد ذكر طبقات أئمة اللغة الذين اعتمد عليهم في جمع كتابه، مبيئاً تراجمهم وآثارهم اللغوية، وهم خمس طبقات، تجمع ثمانية وثلاثين إماماً. ومن أمثلة من أوردتهم ممن يثق فيهم:

أ. الخليل بن أحمد الفراهيدي:

كما في قوله: "والصَّواب في العُنَّة والعُنن ما قاله الخليل". (المصدر نفسه، 1 / 31)

ب. الأصمعي وأبو عمرو الشيباني:

كما في قوله: "سمعْتُ العربَ تقول ذلك، وقد قاله الأصمعيّ وأبو عمرو، وهما إمامان ثقتان". (المصدر نفسه، 14 / 135)

وفي المقابل فقد نبه - في مقدمة معجمه وخاتمته - على سبعة ممن اشتهروا بعلوم اللغة، وحشوها بالمزال المفسد والمُصحَّف المغيَّب، وهم:

أ. الليث بن المظفر الكناني (ت180هـ): الذي نحل الخليل كتاب (العين) جملةً لينفقه باسمه.

ب. قطرب، أبو علي محمد بن المستنير (ت206هـ).

ج. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ).

د. ابن قتيبة، أبو عبد الله عبد الله بن مسلم الدينوري (ت276هـ).

هـ. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت321هـ).

و. أحمد بن محمد البشتي الخارزنجي (ت348هـ): صاحب كتاب (تكملة العين): إذ اعترف بأنه: "لا سماع له في شيء من هذه الكتب، وأنه نقل ما نقل إلى كتابه من صُحُفهم، واعتلَّ بأنه لا يزري ذلك بمن عرف الغث من السَّمين. وليس كما قال؛ لأنَّه اعترف بأنَّه صُحُفيٌّ، والصَّحفيّ إذا كان رأس ماله صُحُفاً قرأها فإنه يُصحَّف فيكثر". (المصدر نفسه، 1 / 29) وقد ذكر له اثني عشر خطأً وتصحيحاً. (بن المبخوت، 2015، 233)

ز. أبو الأزهري البخاري صاحب كتاب (الحصائل).

ويمكن القول - بعد هذا - : إن هذا المنهج الذي اعتمده الأزهري - في رد الروايات المكتوبة

التي ساقها اللغويون والمعجميون الذين سبقوه أو عاصروه - ، يشي برغبته الشديدة في وضع حدود قامعة لكل أصناف الانحرافات الدلالية للغة، من أجل تخليعة المعجم العربي مما علق به من تصحيف وتحريف اللغويين والأدباء والرواة والنساخ والوراقين، وهذا يعكس وجهًا علميًا حصيفًا أظهره الأزهرى وأمثاله من خُدَام العربية - خلال القرن الرابع الهجري - في سبيل الحفاظ على نقاوة الدلالات اللغوية، وفق نقد معجمي بناء وصارم. يذكّرنا بمنهج رواة الحديث في التنبُّت والتبيُّن والتحقيق، وهو منهج المتمرسين من المحقِّقين إلى اليوم.

ويمكننا القول - في الأخير - : إن التصحيف إذا كان آفة الرواية، والكتابة، والنقل، فقد بيّن البحث أن السماع والأخذ من النقات هو الوسيلة إلى درء الدلالة وتخليصها من شوائب الخروج عن سنن كلام العرب، ولا أدل على هذا من حفظ كلام الله من التحريف والتصحيف؛ لأنه لا يؤخذ إلا مشافهة؛ ومن اعتمد على الورق لا يسلم من الزلق.

خاتمة:

من خلال ما سبق تناوله بالدراسة ينتهي بنا البحث إلى النتائج الآتية:

- إن التصحيف آفة من الآفات التي خلفها النُّسَاح، وقد اكتسح الكتابة العربية نظرًا لكثرة حروفها الهجائية المعجمة (المنقوطة) التي تبلغ نسبتها 78.57 % من مجموع حروف الهجاء. وقد تحمّل أعباءه اللغويون والمحققون قديمًا وحديثًا، فأبدوا قدرة فائقة في الكشف عنه؛ لتمحيص الدلالات اللغوية بما يتوافق مع مبدأ السماع. وبذلك أمكن عدُّهم محققين من الطراز الأول، أو لنقل محققين بالقوّة وبالفعال، ومنظرين لكل ما يمس دلالة اللفظة المعجمية والسياقية.
- لم تسلم كتب التراث العربي المخطوط - بما فيها المعاجم اللغوية - من بروز ظاهرة التصحيف، ورغم الرابط القوي الذي يجمع التصحيف بالتحريف؛ فقد تناول البحث موضوع التصحيف منفردًا؛ لأسباب منهجية وعلمية بحثية، أبرزها الكشف عن القضايا الدلالية والإدراكية التي تعترى الحرف في علاقته بوحده الغرافية التي يشكل معها ثنائية مميزة متلازمة.
- إن قضية التصحيف ذات صلة بنظام الكتابة العربية؛ لأنها تتعلق بالوحدات الغرافية (Graphemes) التي تشكل لنا النسق الغرافي العام، كما أن لها صلة بالبعد الإدراكي للحروف بوصفها (فونيمات) بصرية.
- يتطلب الكشف عن التصحيفات داخل النصوص المخطوطة من المحقق امتلاك زاد لغوي (معجمي)، ولساني (علمي)، وذوقي جمالي (خطّي)، وغراماتولوجي

(كتابي إملائي)، ومعرفي (إدراكي)، وثقافي؛ للتمييز بين مختلف الحقول الدلالية المعجمية، واكتشاف العلاقات النحوية والتركيبية، وإدراك التنوع السياقي والبلاغي للنظام العلامي الجرافي بمختلف عناصره ومقاطعته.

- إن الأزهري من خلال معجمه (تهذيب اللغة) أظهر قدرات فائقة في مجال تمحيص دلالات الألفاظ، تتم عن تمكن شديد في مجال رواية اللغة وتحقيق النصوص؛ ولذا كان معجمه كاشفاً لما وقع فيه المعجميون قبله ورواة اللغة من اللغويين والأدباء، من إيراد ما ليس من كلام العرب. ويكون بعمله هذا رائداً في التأسيس للنقد المعجمي.

توصيات:

- ضرورة الرجوع إلى تهذيب اللغة في ضبط دلالات الألفاظ؛ نظراً لما بذله من جهد في التثبت والتيقن من الدلالات اللغوية؛ ببيان ما ورد مصحفاً في روايات النصوص الشعرية والنثرية.
- إعطاء العناية الفائقة لعناصر نظام الكتابة، بما في ذلك نقاط الحروف؛ لأنها وحدات جرافية دالة، إذ تنقل دلالة اللفظة من حقل دلالي إلى آخر.
- ضرورة مجابهة التصحيف والتحريف بكل أنواعه في كل النصوص والخطابات فهو لا ينحصر في النصوص المخطوطة فحسب، بل نجده في مختلف كتابات الأفراد، وعبر وسائط متعددة، ورقية وإلكترونية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- الأزهري، أبو منصور (2004). تهذيب اللغة (تحقيق محمد عوض مرعب). دار إحياء التراث العربي.
- بوعبدالله، لعبيدي (2014). رداء الخط: مظاهرها وأسبابها السيكلوجية والمعرفية: دراسة ميدانية من منظور لساني جرافولوجي. دار الأمل.
- الجرجاني، الشريف (د.ت.). معجم التعريفات (تحقيق محمد صديق المنشاوي). دار الفضيلة.
- الجوهري، إسماعيل (1987). صحاح اللغة وتاج العربية (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4). دار العلم للملايين.
- الحري، القاسم (1998). درة الغواص في أوهام الخواص (تحقيق عرفات مطرجي). مؤسسة الكتب الثقافية.
- الحموي، ياقوت (1993). معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) (تحقيق إحسان عباس). دار الغرب الإسلامي.

- الداني، أبو عمرو (1960). المحكم في نقط المصاحف (تحقيق عزة حسن). وزارة الثقافة والإرشاد القومي ومطبعة مديرية إحياء التراث القديم.
- دياب، عبد المجيد (د.ت.). تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره. دار المعارف.
- سيبويه، عمرو (1988). كتاب سيبويه (تحقيق عبد السلام هارون، ط3). مكتبة الخانجي.
- الطناحي، محمود (1984). مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف. مكتبة الخانجي.
- العسكري، الحسن (1982). تصحيقات المحدثين (تحقيق محمود ميرة).
- العسكري، الحسن (د.ت.). شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. مطبعة الظاهر.
- علاوي، ضباعة عبد العزيز (2021). التعليقات اللغوية للأزهري في كتابه تهذيب اللغة. دار الجنان.
- علي، محمد (2004). مدخل إلى اللسانيات. دار الكتاب الجديد المتحدة.
- عيسوي، عبد الرحمن (1993). علم النفس والإنسان. الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- ابن فارس، أحمد (1997). الصاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (تحقيق أحمد حسن بسج). دار الكتب العلمية.
- القاضي، عياض (1970). الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (تحقيق السيد أحمد صقر). مكتبة التراث.
- كعب بن زهير (1997). ديوان كعب بن زهير (تحقيق علي فاعور). دار الكتب العلمية.
- بن لعلام، مخلوف (2012). مفاهيم أساسية في أصول النحو. دار الأمل.
- الماكري، محمد (1991). الشكل والخطاب: مدخل لتحليل ظاهراتي. المركز الثقافي العربي.
- بن مبخوت، محمد (2015). منهج أبي منصور الأزهري في تحقيق النصوص. مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، (7)، 309-388.
- مرتضى الزبيدي (1965). تاج العروس من جواهر القاموس. دار الهداية.
- ابن منظور، محمد (1994). لسان العرب (ط3). دار صادر.
- هارون، عبد السلام (1988). قطف أدبية: دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث. مكتبة السنة.
- يوسف، مراد (1962). مبادئ علم النفس العام (ط4). دار المعارف.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- De Saussure, F., Bally, C., Sechehay, A., & Riedlinger, A. (1971). *Cours de Linguistique Générale* (3rd ed.). Payot.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

- al'a'azhariyyu a'abū maṣūrin (2004). tahdhību al-lughati taḥqīqu muḥammadi 'awaḍi mar'abin dāru 'ihyā'i al-turāthi al'arabiyyi
- bw'badāllh li'abīdī (2014). radā'atu alkhaṭṭi mazāhiruhā wa'a'asbābuhā al-saykūlūjiyyatu wa-l-ma'rifiyyatu dirāsātun maydinnaya min manzūrin lisāniyyin ghurāfūlūjiyyin dāru al'a'amali aljūrjāniyyu al-sharifu d.t. (.mu'jamu al-ta'rīfati) taḥqīqu muḥammadi ṣadiqi almanshāwiyyi dāru alfaḍīlati
- aljawahriyyu 'ismā'īlu (1987). ṣiḥāḥu al-lughati watāju al'arabiyyati taḥqīqu a'aḥmada 'abdi alghafūri 'aṭṭārin ṭa dāru al'īlmi lil-malāyīni
- al-ḥarīriyyu al-qāsīmu (1998). durratu al-ghawwāsi fī a'awhāmi al-khawāṣṣi taḥqīqu' arafātin muṭarrījiyyun mu'uassasati al-kutubi al-thaqāfiyyati
- alḥamawīyyu yāqūtu (1993). mu'jamu al'udabā'i 'irshādu al'a'aribi 'ilā ma'rīfati al'a'adībi taḥqīqu 'ihsāni 'abbāsin dāru algharbi al'islāmiyyi
- al-dāniyyu a'abū 'amrw (1960). almuḥkamu fī naḥṭi almaṣāḥifi taḥqīqu' azzata ḥasanin wizāratu al-thaqāfati wa-l-'irshādi alqawmiyyu wa maṭba'atu madayrayi 'ihyā'i al-turāthi alqadīmi dayyābun 'abdu almajīdi) d.t. (.taḥqīqu al-turāthi al'arabiyyi manhajuhu wataṭawwuruḥu dāru alma'ārifi
- sībawayhi 'amrw (1988). kitābu sībawayhi taḥqīqu' abdi al-salāmi hārūna ṭ maktabatu alkhānījiyyi
- al-ṭanāḥiyyu maḥmūd (1984). madkhalun ilā tārikhi nashri al-turāthi al'arabiyyi ma'a muḥāḍaratin 'ani al-taṣḥīfi wa-l-taḥrīfi maktabatu alkhānījiyyi
- al'askariyyu alḥasani (1982). taṣḥīfātu al-muḥaddithīna taḥqīqu maḥmūdi mīrata
- al'askariyyu alḥasanu) d.t. (.sharḥu mā yaqa'u fīhi al-taṣḥīfu wa-l-taḥrīfu maṭba'atu al-zāhiri
- 'alāwiyyu ḍubā'ata 'abdi al-'azīzi (2021). al-ta'liqātu al-lughawīyyatu lil-'ā'azhariyyi fī kitābihi tahdhībi al-lughati dāru al-jināni
- 'aliyyun muḥammadin (2004). madkhalun ilā al-lisāniyyāti dāru alkitābi aljadīdi almuttaḥidatu
- 'isawīyyun 'abdu al-Raḥmāni (1993). 'ilmu al-nafsi wa-l-'insāni al-dāru aljāmi'iyyatu lil-ṭībā'ati wa-l-nashri
- abnu fārisin a'aḥmadu (1997). al-ṣāḥibiyyu fī fiḥi al-lughati al'arabiyyati wamasā'ilihā wasunani al'arabi fī kalāmihā taḥqīqu a'aḥmada ḥasan bsj dāru alkitubi al'ilmīyyati
- alqādī 'āḍun (1970). al'ilmā'u 'ilā ma'rīfati uṣūli al-riwāyati wataqyīdi al-samā'i taḥqīqu al-sayyidi a'aḥmada ṣaqrin maktabatu al-turāthi

- ka'bu bni zuhayrin (1997). dīūānu ka'bi bni zuhayrin) taḥqīqu' aliyyi fā'warra dāru alkitubi al'ilmiyyati
- bn li'alāmin makhlūfin (2012). mafāhīmu a'asāsiyyatun fī uṣūli al-naḥwi dāru al'a'amali
- almākiriyyu muḥammadun (1991). al-shaklu wa-l-khiṭābu madkhalun litaḥlīlin zāhirātiyyin almarkazu al-thaqāfiyyu al'arabiyyu
- bnub mukhūtin muḥammadin (2015). manhaju a'abī manṣūrin al'a'azhariyyi fī taḥqīqi al-nuṣūṣi mijallatu majma'i al-lughati al'arabiyyati 'alā al-shabakati al'ālamīyyati (7).309-388 ،
- murtaḍā al-zubaydiyyu (1965). tāju al'arūsi min jawāhiri alqāmūsi dāru alhidāyati
- abnu manzūrin muḥammadun (1994). lisānu al-'arabi) t3 .(dāru ṣādirin
- hārūnu 'abdu al-salāmi (1988). qaṭūfun a'adabiyyatun dirāsātun naqdiyyatun fī al-turāthi al'arabiyyi ḥawla taḥqīqi al-turāthi maktabatu al-sunnati
- yūsufu murādin (1962). mabādi'iu 'ilmi al-nafsi al'āmmi) t4 .(dāru alma'ārifi

'Al-Taṣhīf (Mispronunciation) in Manuscript Lexical Heritage Through Tahdību 'Al-Luġah by 'Al-'Azharī (370H)

(A Cognitive - linguistic Approach)

Labidi Bouabdallah⁽¹⁾

Abstract:

This study aims to explain the phenomenon of "'al - taṣhīf" (mispronunciation) frequently occurring in Arabic manuscripts produced prior to the invention of modern printing techniques. It was once a common part of a complex graphic system with concrete structural features and highly functional components. Because it was a common practice of ancient copyists and to best determine its causes and highlight its main characteristics, the study will examine the phenomenon from a paleographic perspective. The study will also attempt to interpret the phenomenon from a cognitive - linguistic perspective. It will look at its mechanisms, causes, and characteristics. It will equally examine the confusion it creates for researchers as they try to derive graphic structures and semantic values from manuscripts from that era. In addition, the study will use an analytical and descriptive approach to dissect the phenomenon as it exists in manuscripts written prior to the time of 'Abū maṣṣūr 'al - 'azharī. 'Abū maṣṣūr 'al - 'azharī is considered one of the pioneering linguists in that area. He confronted the Taṣhīf in his dictionary "Tahdību 'al - luġah", where he revealed his position on Taṣhīf, his approach to dealing with it, and how he responded to the meanings it had, regardless of its sources or what the root causes might have been. Through various linguistic, literary, rhetorical, methodological, and critical elucidations, this study will provide a sufficient semantic and pragmatic interpretation of the changes that Taṣhīf brought to the Arabic language.

Keywords: The manuscript lexical heritage, 'al-taṣhīf (mispronunciation), tahdību 'al - luġah, linguistic & cognitive approach, 'abū maṣṣūr 'al-'azharī.

(1) College of Arts and Humanities - Mohamed Bin Zayed University for Humanities (AbuDhabi – U.A.E.)
Labidi.bouabdallah@mbzuh.ac.ae